



٢٠٢٣/٠١/٠٤

اجتماع مجلس الوزراء رقم (٢٢٤) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي



ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم، الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء؛ لمناقشة عدد من الملفات المهمة، استهلته بتوجيه خالص التهنئة لقداسة البابا تواضروس الثاني، ولجميع المواطنين الأقباط؛ بمناسبة احتفالات عيد الميلاد المجيد، معربا عن تمنياته بأن يعيد الله عز وجل هذه الأيام على مصر والمصريين بالخير والنماء.

وخلال حديثه، تطرق رئيس مجلس الوزراء للزيارة التي قام بها لمحافظة الإسكندرية؛ لمتابعة سير إجراءات الإفراج الجمركي عن مختلف السلع والبضائع بميناء الإسكندرية، كنموذج لما يحدث في باقي الموانئ المصرية الأخرى، وذلك في إطار تنفيذ تكاليفات فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بهذا الشأن.

كما أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أنه يقوم حاليا بعقد اجتماع كل يومين؛ بهدف مراجعة موقف وإجراءات الإفراج الجمركي عن السلع والبضائع، وخاصة ما يتعلق منها بالسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج، وكذا الأدوية، منوها في الوقت نفسه إلى أنه منذ أول ديسمبر الماضي، تم الإفراج عما قيمته أكثر من ٦,٨ مليار دولار، كما يتم حاليا، من خلال مواصلة التنسيق مع القطاع المصرفي، الإفراج تباعا عن شحنات جديدة من مختلف البضائع؛ بغرض توافر السلع في السوق المحلية.

وفي السياق نفسه، شدد رئيس الوزراء على أن هناك تكليفا لجميع الوزارات المعنية، ومختلف الأجهزة الرقابية لمتابعة الأسواق، على أن يتم التعامل بمنتهى الحسم مع أي ممارسات غير منضبطة في هذا الشأن، مع التعامل بمنتهى الشدة مع أي مخالفة تصدر عن التجار الجشعين، فمن حق كل مواطن أن يعرف تسعيرة كل سلعة.

واستمرارا في الحديث عن جهود الحكومة في توافر السلع والأسواق، أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أنه اعتبارا من اليوم بدأت المنافذ والشوادر الخاصة بمعارض "أهلا رمضان" في توفير السلع للمواطنين بعدد من المحافظات، بأسعار مناسبة وتخفيضات على مختلف السلع، وسيتوالى افتتاح المعارض في باقي المحافظات تباعا خلال الفترة المقبلة، وفقا لتكليفات السيد الرئيس بتوفيرها على مستوى الجمهورية؛ حتى يتمكن المواطن من الحصول على السلع الأساسية المطلوبة بأسعار مناسبة.

وفي سياق آخر، تحدث رئيس الوزراء عن قرار مجلس الوزراء فيما يخص ترشيد الإنفاق بالجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية، للعام المالي الحالي، والذي تضمن عددا من الضوابط العامة وقواعد ترشيد الإنفاق، وذلك تحقيقاً للمستهدفات، وتعاملا مع ما نتج من تداعيات للأزمات العالمية الحالية، وفي هذا الإطار خاطب مدبولي الوزراء بقوله: مسئولية كل وزير متابعة تطبيق هذا القرار، مع الالتزام بتقديم تقرير دوري يتضمن ما تم اتخاذه من خطة الترشيح، التي تمت الموافقة عليها.

وخلال الاجتماع، أشارت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أنه تم البدء في الإعداد للخطة الاستثمارية للعام المالي المقبل، مؤكدة ضرورة أن يتم التركيز على الانتهاء من المشروعات الجاري تنفيذها، وذلك تنفيذا لتوجيه رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن؛ حتى يتسنى دخولها الخدمة وإتاحتها للمواطنين والاستفادة منها.

*القرارات:

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية فيما يخص قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري للدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بتعديل مسمى "لجنة حقوق الإنسان العربية" إلى "لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

ويأتي تعديل المسمى بهدف تفادي الخلط مع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، والتي تضم الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وليس الدول الأطراف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وتعد "لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان" ركيزة أساسية في منظومة حقوق الإنسان القائمة تحت مظلة جامعة الدول العربية، والتي تعمل وفق اختصاص أصيل حددت معالمه مواد الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتتحرك في إطار تكاملي مع اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان بالبرلمان العربي، والمؤتمر السنوي للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية بالدول العربية.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية، بشأن التعديل الثاني لاتفاقية منحة المساعدة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص الحوكمة الاقتصادية الشاملة؛ حيث يهدف التعديل الثاني إلى تعزيز أنشطة الحوكمة الاقتصادية الشاملة في مصر لجعلها أكثر فعالية واستدامة، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الخطاب المتبادل بين حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة اليابان فيما يتعلق بالتمويل المقدم من خلال وكالة اليابان للتعاون الدولي (جايكأ)؛ لتنفيذ المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى، في إطار توطيد علاقات الصداقة بين البلدين، وتعزيز أطر التعاون الاقتصادي وجهود التنمية في مصر.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن إعادة تخصيص مساحات من الأراضي المملوكة ملكية خاصة للدولة، في سائر أنحاء الجمهورية، لصالح الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية؛ لاستخدامها في أنشطة الاستصلاح والاستزراع، وفقا للقواعد والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

وتتضمن الأنشطة المستهدفة التي نص عليها مشروع القرار في مجال الاستصلاح والاستزراع، عدة مشروعات من بينها مشروعات جنوب وادي النطرون، والصالحية، وشرق وغرب السويس، وتحسين حالة الري غرب الدلتا وغرب وادي النطرون، وجنوب منخفض القطارة، وشمال سيوة، وشرق أسيوط، وغرب غرب المنيا، والمراشدة الجديدة، وشرق العوينات، ومناطق متفرقة في سيناء، وغيرها، وكذا مشروعات أخرى بطريق الإسماعيلية الصحراوي، والمطرية والسلام بالدقهلية، وأراضي النشاط الزراعي بإدكو، ومشروع البرلس ١ و ٢ بكفر الشيخ، وغرب النوبارية، وامتداد مريوط، وغرب مشروع غرب الأقصر، وكوم أوشيم بالفيوم، وأبار موط والمراشدة والقلمون والقصر بالوادي الجديد، وغيرها.

-وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بشأن التصرف بالمجان في التعويضات العينية، وصرف التعويضات النقدية، في إطار عمل اللجنة الوطنية الخاصة بوضع القواعد والآليات التنفيذية لصرف التعويضات لمن لم يتم تعويضهم من بناء وتعليق خزان أسوان وإنشاء السد العالي، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية في هذا الشأن.

ويشمل هذا القرار من قاموا باستيفاء مستنداتهم، والتقدم بطلبات تحديد التعويض المطلوب خلال المرحلتين الأولى والثانية، حيث نص مشروع القرار على الموافقة على التصرف بالمجان، بتمليك المتضررين المستحقين للتعويض، أو ورثتهم، مساحات الأراضي الفضاء المقامة عليها مساكنهم، أو أراضٍ قابلة للزراعة تُماثل المساحات التي فقدها، أو وحدات سكنية من الوحدات التي أنشأها صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

كما نص مشروع القرار على أن يُصرف للمتضررين المستحقين للتعويض، من الخزانة العامة للدولة، المبالغ النقدية المحددة بالقرار قرين كل منهم، بإجمالي نحو ٣٣,٦٤ مليون جنيه.

كما نص مشروع القرار على أن يتولى وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، التوقيع على عقود التصرفات فيما يخص التعويضات بالوحدات السكنية، بينما يتولى محافظ أسوان التوقيع على عقود التصرفات الخاصة بالأراضي، وكذا الإذن بصرف المبالغ النقدية المقررة.

ونص مشروع القرار على أن يُشترط لانعقاد التصرفات، أو لصرف المبالغ النقدية، تقديم إفادة رسمية مُعتمدة من الجهة الإدارية المختصة بمحافظة أسوان، إلى المختص بالتوقيع على عقد التصرف أو الإذن بالصرف، بعدم سابقة حصول المتضرر أو ورثته، على تعويض جراء بناء وتعليق خزان أسوان وإنشاء السد العالي.

- وافق مجلس الوزراء على طلب وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن قيام الهيئة العامة للسلع التموينية بالتعاقد مع حكومات المناشىء المصدرة لسلع الأقماع وزيتوت الطعام، وكذا الشركات والموردين لهذه السلع المسجلين بسجل الموردين لدى الهيئة، وذلك في حدود المبالغ المالية المتاحة لدى الهيئة؛ بغرض شراء السلع الغذائية المستوردة من الخارج للعام المالي الحالي، وذلك في إطار السعي لتوافر مختلف السلع، ولا سيما السلع الاستراتيجية بالأسواق المحلية، ومواجهة التداعيات السلبية المستمرة للأزمة العالمية الراهنة.

اجتماع مجلس الوزراء رقم (224) برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي

الأربعاء 04 يناير 2023 ١٦ اجتماعات مجلس الوزراء



ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء، لمناقشة عدد من الملفات المهمة، استهلته بتوجيه خاص للهيئة لهيئة البنا توافر في الثاني، وتجميع المواطنين الأقباط، بمناسبة احتفالات عيد الميلاد المجيد، معرباً عن تهنئته بأن يعيد الله عز وجل هذه الأيام على مصر والمصريين بالخير والنماء.

وخلال جلسته، تطرق رئيس مجلس الوزراء للزيارة التي قام بها لمحافظة الإسكندرية لمراقبة سير إجراءات الإفراج الجمركي عن مختلف السلع والمنتجات بميناء الإسكندرية، كمنهج لها بحيث في باقي الموانئ المصرية الأخرى، وذلك في إطار تنفيذ تكليفات فخامة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بهذا الشأن.

كما أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أنه يقوم حالياً بمعد اجتماع كل يومين، بهدف مراجعة موقف وإجراءات الإفراج الجمركي عن السلع والمنتجات، وخاصة ما يتعلق منها بالسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج، وكذا الأدوية، منوهاً في الوقت نفسه إلى أنه منذ أول ديسمبر الماضي، تم الإفراج عما قيمته أكثر من 8.8 مليار دولار، كما يتم حالياً، من خلال مواصلة التنسيق مع القطاع المصرفي، الإفراج تباعاً عن شحنات جديدة من مختلف المنتجات، بغرض توافر السلع في السوق المحلية.

وفي السياق نفسه، شدد رئيس الوزراء على أن هناك تحدياً لجميع الوزارات المعنية ومختلف الأجهزة الرقابية لمراقبة الأسواق، على أن يتم التعامل، بمنتهى الحزم مع أي ممارسات غير منضبطة في هذا الشأن، مع التعامل، بمنتهى الشفافية مع أي مخافة تصدر عن الشارع المجتمعي، مع حق كل مواطن أن يعرف سعيرة كل سلعة.

والتزاماً من الحكومة في توافر السلع بالأسواق، أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أنه اعتباراً من اليوم بدأت تصاعد والتجارة الخاصة بمعارض "علا رمضان" في توفير السلع للمواطنين بعدد من المحافظات، بأسعار مناسبة وتخفيضات على مختلف السلع، وسيتم افتتاح المعارض في باقي المحافظات تباعاً خلال الفترة المقبلة، وفقاً لتكليفات السيد الرئيس بتوفيرها على مستوى الجمهورية، حتى يتمكن المواطن من الحصول على السلع الأساسية المطلوبة بأسعار مناسبة.

www.cabinet.gov.eg/Meeting/Details/10716